

أثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المالي المصرفي: دراسة حالة مصرف الجمهورية

د. عادل الكاسح إنبية

محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الزيتونة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر عملية الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف الجمهورية. استخدمت الدراسة 19 نسبة مالية لتقييم كفاءة راس المال ونسب الربحية ونسب السيولة ومؤشرات الكفاءة الادارية ومؤشرات الكفاءة الانتاجية والكفاءة التشغيلية، إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على *T-test* لتقييم الاختلاف أو الفرق في الاداء المالي للمصرف بعد الاندماج. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة من البنك خلال الفترة 2004-2011، حيث تشمل الدراسة أربع سنوات قبل الاندماج 2004-2007 وأربع سنوات بعد الاندماج 2008-2011. النتائج تشير الى آثار الاندماج على الملاءة المصرفية متباينة، فوجد 14 مؤشر من أصل 19 شهدت تحسنا طفيفا، المؤكد منها إحصائيا 7 نسب فقط منها حقوق الملكية على الاصول الخطرة، ونسبة القروض الى اجمالي الاصول والقروض الى الودائع والقروض الى اجمالي الاصول وأغلب مؤشرات الكفاءة الانتاجية. وبالمقابل نجد ان باقي المؤشرات الـ 5 دلت على اثر عكسي لعملية الدمج إلا ان هذا الاثر غير مؤكد إحصائيا باستثناء واحدة فقط وهي اجمالي القروض الى الودائع.

الكلمات الدالة: الاندماج والاستحواذ، الأداء المالي المصرفي، مصرف الجمهورية.

1-مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي بجميع مؤسساته لاسيما المصرفية تغيرات دراماتيكية اواخر القرن الماضي نتيجة العولمة ، و رفع القيود على انتقال الاموال، والتحرير المالي والاقتصادي، وتطور تكنولوجيا المعلومات، وتطور الابتكارات المالية، وتكوين الكيانات الكبيرة من خلال الاندماج والاستحواذ ، كل ذلك زاد من حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، الامر الذي دفع المصرفيين الى اتخاذ خطوات وسياسات تمكنها من البقاء والمنافسة ، فكانت سياسة الاندماج والاستحواذ من اهم الخطوات الاستراتيجية التي انتهجتها المؤسسات المصرفية لتكوين مؤسسة مالية كبيرة تمتلك حصة كبيرة من السوق المصرفية، قادرة على المنافسة، وتخفيض المخاطر من خلال توسيع وتنويع محافظها الاستثمارية من خلال التوسع الشبكي والجغرافي والاستفادة من اقتصاديات الحجم والنطاق. ويشير بيرجر وآخرون (Berger et al., 1999) الى أن الهدف من الاندماج والاستحواذ في المؤسسات المصرفية هو خلق مؤسسات ذات مراكز مالية قوية قادرة على جذب الاموال وإعادة توجيهها نحو المشاريع الانتاجية، الاستحواذ على أكبر حصة من السوق المصرفية، تحسين جودة الخدمات المصرفية، تحقيق عوائد مجزية للملاك والمستثمرين، الاستفادة من اقتصاديات الحجم والنطاق، تحسين في كفاءة التكاليف التشغيلية والكفاءة الربحية، و المقدرة على الوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية.

وتشير الدراسات إلى أن الاهتمام الفعلي لعمليات الاندماج والاستحواذ في المؤسسات المالية والمصرفية بدأ في منتصف القرن الماضي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فمثلا زادت عدد الاندماجات العالمية من 81 عملية ما بين 1951-1954 إلى 361 عملية ما بين 1967-1968. (Fred, 1999, p13). أما في بريطانيا وأمريكا وحدهما فإن عمليات الاندماج والاستحواذ وصلت في سنة 1972 إلى 1210 ، 4801 عملية اندماج بقيمة 2.5 ، 16.7 مليار دولار على التوالي، إلا أن هذه الأرقام انخفضت في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى ما يقارب الثلث نتيجة للتغيرات الاقتصادية مثل عوامل التضخم وارتفاع المعدل العام للأسعار في الدول الصناعية والمتقدمة (Trance, 1988, p15-21). أما في عام 1998 وحدها فقد بلغت عمليات الاندماج المصرفي حوالي ترليون دولار منها حوالي 1.6 ترليون في أمريكا بحوالي 1400 حالة اندماج مقابل 700 عملية اندماج في أوروبا. ولم يقتصر الأمر على الدول المتقدمة فقط، بل امتد الأمر ليصل إلى الدول النامية مثل أمريكا الجنوبية وآسيا.

وفي أوروبا أدت عمليات الاندماج في تسعينيات القرن الماضي إلى تراجع عدد البنوك في فرنسا من 801 بنكا عام 1990 إلى 626 بنك عام 1994، و تراجع عدد البنوك الهولندية من 153 بنك إلى 127 بنك ، أما إيطاليا فقد انخفض عدد بنوكها من 1065 بنك إلى 1003 ، أم في اسبانيا تراجع عدد البنوك من 362 إلى 314 ، واستمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوروبا في سنوات التسعينيات، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة هذه العمليات قد تجاوزت 400 مليار دولار (محمود، 1999، ص12). أما على الصعيد العربي ، فشهدت الدول العربية مؤخرا بعض عمليات الاندماج المصرفي، حيث لم تتجاوز في تسعينيات القرن الماضي 30 عملية اندماج نصفها في لبنان والبقية في دول أخرى هي المملكة العربية السعودية، الأردن، مصر، عمان، تونس (خضر، 2005). وفي العام 2007 بلغت عمليات الدمج العالمية في كافة القطاعات 4.6 ترليون دولار ، منها 1.6 ترليون في الولايات المتحدة وحدها. أما في العام 2013 فقد انخفضت قيمة هذه العمليات إلى 2.7 ترليون دولار ، منها نحو ترليون دولار في الولايات المتحدة¹.

ومن أمثلة عمليات الدمج التي حدثت في بعض الدول العربية في عمان اندماج البنك الاهلي العماني في بنك مسقط، وبنك عمان والبحرين والكويت في بنك عمان التجاري. وفي الأردن اندماج الشركة الاردنية للاستثمارات المالية مع بنك فيلادلفيا للاستثمار، و بنك الاعمال وبنك الاهلي الاردني، اضافة الى استحواذ البنك العربي على بنك عمان للاستثمار. أما في مصر فتتمت عمليات الاندماج والاستحواذ بين بنك الاعتماد والتجارة وبنك مصر بالإضافة إلى 13 عشرة بنك من بنوك التنمية في المحافظات مع البنك الوطني للتنمية، والبنك العربي نيويورك مع البنك الاهلي المصري، ودمج البنك العقاري المصري المتحد وبنك النيل ليكونا كيانا واحدا تحت اسم المصرف المتحد، أما في المغرب تم الاندماج بين بنك الشعب المركزي والاعتماد الشعبي للمغرب مع مجموعة البنوك الشعبية. أما في تونس فتم الاندماج بين بنك تونس وبين بنك الامارات للاستثمار مع الاتحاد الدولي للبنوك ، والبنك القومي لتنمية السياحة مع بنك التنمية للاقتصاد التونسي مع الشركة التونسية للبنك. ومن أمثلة عمليات الدمج المصرفي في السودان ، دمج البنك التجاري السوداني مع بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية في أواخر 1999 ليصبح بنك المزارع التجاري، اندماج بنك النيل الأزرق ، دمج بنك النيل الأزرق مع بنك

¹ الدمج المصرفي بين الواقع والممكن "مجلة الاقتصاد والاعمال" 2014/01/09
<http://www.iktissadonline.com/news/20140121042708>

المشرق في 2003 ليكونا بنك النيل الازرق المشرق (قنوع وآخرون 2009). وفي ليبيا اندمج 42 مصرف أهلي صغير ليكون مصرف شمال افريقيا الذي يملك مصرف ليبيا المركزي نصف رأسماله، وعملية الاندماج بين مصرف الجمهورية مع مصرف الامة ليكونا مصرف الجمهورية، واندماج ثلاث مصارف اهلية صغيرة لتكون المصرف المتحد للتجارة والاستثمار.

1-1 مشكلة الدراسة:

ففي فترة الثمانينات والتسعينات حدثت عمليات اندماج كبيرة بين الكثير من البنوك في دول العالم المختلفة التي أعادت ترتيب اقتصاداتها وسياساتها مثل امريكا وأوروبا وآسيا ، وفي المنطقة العربية أيضا مثل مصر والسودان والاردن وسوريا ودول الخليج، إلا أن آثار الاندماج على الاداء المصرفي فإنها متباينة فاختلقت من دولة الى اخرى. تشير بيانات الجدول(1) الى النتائج المستخلصة من 25 دراسة حديثة اهتمت بقياس اثر الاندماج والاستحواذ على الكفاءة المصرفية خلال الفترة 2006-2012. تشير البيانات الى أن 62% ، 50%، 10% من عينة الدراسة خلصت الى تحسن الربحية والكفاءة والسيولة على التوالي كنتيجة لعملية الاندماج والاستحواذ، بينما 31%، 50%، 80% من نتائج عينة الدراسة تشير الى تأثير الربحية والكفاءة والسيولة سلبا بعملية الاندماج، أما 100% من نتائج الدراسات تشير الى عدم تأثير الرفع المالي بعملية الاندماج.

جدول رقم(1) ملخص لنتائج آخر 25 دراسة خلال الفترة 2006-2012

النتيجة	الربحية	الكفاءة	السيولة	الرفع المالي	الكفاءة والاداء
موجبة	62%	50%	10%	0%	48%
سالبة	31%	50%	80%	0%	32%
لا تغير	7%	0%	10%	100%	20%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : Abbas at al 2014

و في ظل هذه التغيرات الحديثة للقطاع المالي والمصرفي، شهدت ليبيا خلال العقد الماضي العديد من التغيرات والتطورات المهمة في القطاع المصرفي تجاوبا مع المتغيرات الاقليمية والدولية ومتطلبات العولمة والتحرير الإقتصادي والتنافسية، تمثلت هذه التغيرات في إصدار قانون المصارف رقم 2005/1 الذي أعاد عملية تنظيم والاشراف والرقابة على المصارف، بحيث سمح بإنشاء مصارف خاصة والسماح بدخول مصارف أجنبية . ومنح الاذن لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الامة بالاندماج ، وكذلك استحواذ المؤسسة المالية المصرفية على 21 مصرفا أهليا صغيرا لتكون مصرف جديد عرف باسم مصرف شمال افريقيا، كل ذلك تم نتيجة لإعادة هيكلة ورسملة القطاع المصرفي الليبي والخطوات الجادة التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي نحو الانفتاح ورفع القيود والتحرر المالي. على ضوء ذلك لابد من الاجابة على السؤال التالي : ما أثر الاندماج والاستحواذ المصرفي على الأداء المالي للمصارف الليبية؟

1-2-2 فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للاندماج والاستحواذ على الاداء المالي للمصارف في ليبيا.
الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للاندماج والاستحواذ على الاداء المالي للمصارف في ليبيا.

1-3-3 أهداف الدراسة: تحدف الدراسة بشكل رئيسي الى:

- 1- تقييم أثر عملية الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الليبي على الأداء المصرفي.
- 2- تتبع بعض عمليات الاندماج المصرفي في دول مختلفة وبيان نتائجها ومقارنة ذلك بنتائج الدراسة.
- 3- إثراء المكتبة المحلية والعربية بهذا النوع من الدراسات التي تعد من المواضيع الهامة على المستوى الاكاديمي والمهني.

1-4-4 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في نقطتين رئيسيتين هما:

- 1- تبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على عملية الاندماج والاستحواذ التي تمت في ليبيا بين مصرف الجمهورية والامة .
- 2- تعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة بالنسبة للمصرفيين والماليين على مستوى القطاع المصرفي الليبي ككل للتعرف على نتائج عمليات الاندماج السابقة للاسترشاد بها مستقبلا.
- 3- هذه الدراسة لها قيمة علمية وخاصة للباحثين والمهتمين في المستقبل ، بحيث تعد نقطة انطلاق لدراسات اخرى تبين سلبيات وإيجابيات عمليات الاندماج والاستحواذ.
- 4- تمثل هذه الدراسة إضافة علمية الى الابحاث والدراسات المختصة بالبحث العلمي في التمويل والبنوك في الدول النامية والعربية منها خاصة. لاسيما ان الدراسات المتعلقة بتقييم اثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المصرفي لازالت قليلة بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

1-5-5 منهجية الدراسة:

تم هذه الورقة بدراسة تأثير عملية الاندماج التي تمت في ليبيا بين مصرف الجمهورية أكبر المصارف الليبية المملوكة للدولة مع مصرف الامة أحد أكبر المصارف الحكومية في أواخر 2007 ، وبيان اثر ذلك على كفاءة رأس المال، الربحية، السيولة، الكفاءة الادارية، الكفاءة الانتاجية وكفاءة التشغيل. تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث يستخدم المنهج الوصفي للتعرف على أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع البحث، وبعض الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة العلمية منها. إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على برنامج SPSS لاختبار

T-test لتقييم الاختلاف في الاداء المالي للمصرف بعد الاندماج. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة من البنك خلال الفترة 2004-2011، حيث تشمل الدراسة أربع سنوات قبل الاندماج 2004-2007 وأربع سنوات بعد الاندماج 2008-2011.

2-الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات علمية تطبيقية هدفت إلى تقييم أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المصرفي . أغلب هذه الدراسات كانت من نصيب أمريكا وأوروبا وبعض الدول النامية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا، والقليل في المنطقة العربية. توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة متباينة، بعضها خلص إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ لها أثر إيجابي على الأداء المصرفي، وخاصة السيولة و الربحية وملاءة رأس المال، بينما البعض الآخر توصل إلى أن الاندماج ليس له تأثير يذكر على الأداء المصرفي، بل ربما يكون الاثر سلبي في بعض الدراسات. دراسة رودس (Rhoads, 1993) اقتصت بمراجعة تسع دراسات مختلفة لتقييم الاندماج المحلي والدولي لعينة من البنوك و لتقييم الربحية والاداء. النتائج توصلت الى تحسن كبير في كفاءة التكاليف بينما تحسن طفيف في كفاءة الربحية فيما يخص البنوك المحلية ، اما البنوك الدولية اشارت النتائج الى تحسن كبير في كفاءة الربحية ولا يوجد تحسن في كفاءة التكاليف.

أمثلة من الدراسات التطبيقية في أوروبا

دراسة (Ashton, 2012) : هذه الدراسة بحثت فيما إذا استفاد المودعين من عملية الدمج الأفقي لعينة من 57 بنك في بريطانيا خلال الفترة 1989-2008 . خلص النتائج إلى أن المودعين بشكل عام لم يستفيدوا من عملية الاندماج، وإن مختلف المودعين واجهوا صعوبة في الحصول على خدمات المودعين بعد الاندماج. أما دراسة (Altunbas and Ibanez, 2004) هدفت إلى تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت في الاتحاد الأوروبي. الدراسة خلصت بشكل عام إلى أنه يوجد تحسن في العائد على رأس المال بعد عمليات الدمج، ولكن عمليات الدمج المحلية كانت مكلفة نوعاً ما، مقارنة بعمليات الدمج عابرة الحدود (cross-border merger) التي ازدادت كفاءتها بعد الدمج. أما دراسة (Resti, 1998) قامت باختبار عينة مكونة من 67 عملية اندماج بين البنوك في إيطاليا باستخدام طريقة تحليل البيانات المغلفة Data Envelopment Analysis (DEA). فخلصت دراسته إلى وجود تحسن في أداء المصارف بعد عملية الاندماج، ولكن هذا التحسن يكون ملحوظ بشكل كبير إذا ما كانت البنوك المندمجة تعمل في نفس السوق المحلي، وأيضاً عندما يكون حجمها بعد الاندماج ليس كبيراً جداً. كما خلصت الدراسة إلى أنه عندما يكون الاندماج بين بنكين متساويين في الحجم فإن الفائدة من عملية الاندماج تكون أكبر.

دراسة (Liargovas and Repousis, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المالي لعينة من 26 بنك في قبرص خلال الفترة 1996-2004 . قسمت العينة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى عددها 11 بنك انخرطت في عمليات اندماج، بينما المجموعة الاخرى وعددها 15 بنك لم تندمج. الدراسة اعتمدت على Event Study and Operating Approach (ESOA) لاختبار الاثر. نتائج الدراسة تشير إلى أن البنوك لم تتأثر بعملية الاندماج والاستحواذ كما أن أداء البنوك

عينة الدراسة لم يتحسن. وبالمقارنة فدراسة (Long, 2015): اختصت بتقييم أثر الاندماج والاستحواذ على الكفاءة المالية لعينة من البنوك في جمهورية التشيك خلال الفترة 2000-2010. استخدمت الدراسة في المقارنة النسب المالية قبل وبعد عملية الاندماج، كذلك استخدام الاختبارات الاحصائية T-test لتحديد مدى التغير في الكفاءة قبل وبعد الاندماج. نتائج الدراسة تشير الى نسبة العائد الى الاصول تحسنت بعد عملية الاندماج بينما الاختبارات الاحصائية تؤكد انه لا يوجد تحسن في الكفاءة ذو دلالة احصائية في الكفاءة المالية للبنوك عينة الدراسة. وبالتالي فن النتيجة غير واضحة بالنسبة لأثر الاندماج على البنوك.

أمثلة من بعض الدراسات في دول جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط وأفريقيا

دراسة (Kamel, 2011) استخدمت الدراسة النسب المالية لتقييم الربحية والسيولة وادار الاصول والرافعة المالية لرويال بنك أوف سكوتلاند (RBS) Royal Bank of Scotland في باكستان بعد عملية الاندماج خلال السنوات 2006-2009. النتائج خلصت الى ان أداء المصرف كان افضل قبل عملية الدمج. نتائج هذه الدراسة تؤيدها نتائج دراسة (Burki and Ahmed, 2008) التي اهتمت بتقييم أثر الاندماج والاستحواذ على مجموعة من البنوك الباكستانية من حيث اختلاف الكفاءة التشغيلية. قارنت الدراسة بعينة مكونة من 46 بك مختلفة من حيث ملكيتها الى بنوك عامة وخاصة وبنوك اجنبية. فترة الدراسة كانت خلال الفترة 1991-2005. باستخدام الطريقة البارامترية المعروفة باسم Stochastic Frontier Approach (SFA) توصلت الدراسة بشكل عام الى تحسن في الكفاءة المصرفية بعد عملية الاندماج. أما بشكل خاص فان البنوك الخاصة اكثر كفاءة من البنوك الاجنبية والعامية على الرغم من انها كفاءتها تدنت في بداية الامر الا انه على المدى الطويل هناك تحسن ملحوظ. أما دراسة (Abbas et al, 2014) فتتائجها جاءت مغايرة للدراستين السابقتين، حيث أنها اخترت اثر الاندماج والاستحواذ على كفاءة وأداء 10 بنوك باكستانية خلال الفترة 2006-2011، غطت الفترة قبل وما بعد عملية الاندماج، كلا من النسب المالية واختبار T-test وظفت في الدراسة لاختبار الاثر بين فترتين مختلفتين، خلصت الى انه لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية للأداء المصرفي قبل وبعد عملية الاندماج.

وفي جنوب شرق آسيا انتهجت الهند أيضا نموذج الاندماج والاستحواذ لتكوين وحدات مصرفية كبيرة. فعلى سبيل المثال وجدت دراستين نتائجهما تصبان في صالح الاندماج، حيث ان كل منهما خلصت الى أن الاندماج له أثر موجب على الاداء المصرفي. الدراسة الاولى قام بها جيتا (Gupta, 2015) هدفت هذه الدراسة الى تقييم حالتين من الاندماج والاستحواذ تمت خلال سنتين مختلفتين في الهند، الحالة الاولى اندماج بنك ICICI مع بنك Rajasthan في عام 2010، اما الحالة الثانية فهي اندماج بنك CBOP مع بنك HDFC في عام 2008، الدراسة استخدمت بعض النسب المالية مثل الربحية والكفاءة لتتبع الاثر، وكذلك تم استخدام الاسلوب الاحصائي اختبار T-test لتقييم الاختلاف في الاداء المالي للمصرفين قبل وبعد عملية الاندماج. نتائج الدراسة تشير الى وجود أثر موجب على الكفاءة المالية، بمعنى تحسن الاداء المالي للمصرفين بعد عملية الاندماج. أم الدراسة الثانية فهي دراسة خان (Khan, 2011) تهدف هذه الدراسة الى تقييم اثر الاندماج والاستحواذ على أداء مجموعة من البنوك في الهند، اهتمت الدراسة بتحديد الاثر من

خلال دراسة عدة مؤشرات مالية مثل إجمالي الربح، صافي الربح، هامش ربح التشغيل، العائد على راس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية. توصلت الدراسة الى أن أداء المصارف تحسن بعد عملية الدمج.

أما في اندونيسيا فأجريت دراستين مختلفتين في فترات مالية مختلفة ، الأولى كانت لفيريتا (Viverita, 2008) الذي قيم أداء المصارف بعد عملية الاندماج خلال الفترة 1997-2006 . استخدمت في الدراسة النسب المالية وطريقة تحليل البيانات المغلفة Data Envelopment Analysis . الدراسة خلصت الى ان الاداء المصرفي زاد بعد عملية الاندماج. أما دراسة (Sufian, 2004) فانجهدت الى تقييم عمليات الاندماج التي تمت بين بعض البنوك الماليزية خلال الفترة 1998-2003 ، باستخدام الطرق اللابارمترية توصلت الدراسة الى ان عمليات الاندماج كانت ناجحة وأثرت بشكل جيد بالنسبة للبنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم بعكس ما هو متوقع بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم. على العكس من ذلك دراسة (Said et al., 2008) التي اجريت على عينة مكونة من 10 بنوك ماليزية للفترة 1998-2004 خلصت الى أن الاندماج ليس له تأثير على الكفاءة الانتاجية.

أما في افريقيا توجد عدة دول انتهجت هذا الاسلوب مثال على ذلك دراستين مختلفتين في نيجيريا وكينيا ،الأولى خلصت الى عدم وجود أثر أما الاخرى فخلصت الى وجود أثر موجب. دراسة (Alagba, 2015): هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر الاندماج والاستحواذ على عينة مكونة من 8 بنوك نيجيرية خلال الفترة 2000-2010 ، استخدمت الدراسة T-test لاختبار الاداء المصرفي بعد عملية الاندماج، وخلصت الى انه لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية في تحسن الاداء بعد عملية الاندماج. أما الثانية دراسة : Joash and (Njangiru, 2015) هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم اثر الاندماج والاستحواذ على 14 بنك في جمهورية كينيا خلال الفترة 2000-2014 . الدراسة استخدمت التحليل المالي لتتبع الاثر على قيمة الاسهم وعلى الربحية. نتائج الدراسة تشير الى تطور او تحسن في قيمة الاسهم وفي ربحية البنوك عينة الدراسة، مع العلم بان الدافع وراء عملية الاندماج كان بهدف تحسين الربحية.

أما عربيا فإن النتائج متفاوتة بين انتفاء اثر الاندماج على الملاءة المصرفية وبين تحسنها بعد عملية الدمج. فمثلا دراسة (Reda, 2013) التي قيمت تأثير عمليتي الاندماج والاستحواذ على كفاءة وربحية البنوك المصرية باستخدام الطريقة اللابارمترية، تحليل البيانات المغلفة Data Envelopment Analysis (DEA). العينة شملت مجموعة من البنوك تتراوح بين 39-62 بنك خلال الفترة 2000-2011 ، بحيث قارنت الدراسة بين فترتين متتاليتين: قبل الاندماج (2000-2003) وبعد الاندماج (2007-2010). نتائج الدراسة تشير الى الاندماج كان له تأثير ايجابي على الكفاءة الادارية ورملة البنوك وممارسات ادارة المخاطر، إلا ان وظيفة الوساطة للبنوك والربحية ظلت ضعيفة. هذه النتائج أيدتها دراسة (Badreldin and Kalhoefer, 2009): التي عملت على تقييم اثر الاندماج والاستحواذ على عينة مكونة من 10 بنوك مصرية خلال الفترة 2002-2007 . العينة قسمت الى مجموعتين حسب وجهة العمل : 4 بنوك محلية و 6 بنوك دولية. الدراسة استخدمت النسب المالية كأداة للتحليل وخلصت الى انه ليس كل البنوك استفادت بشكل كبير من عملية الاندماج مقارنة بالفترة ما قبل الاندماج. كما ان الاندماج والاستحواذ ليس له اثر واضح على ربحية البنوك المصرية عينة الدراسة. وفي دول الخليج فان دراسة (Gattoufi, Al-Muharrami, Al-Kiyumi, 2009) : اختبرت أثر

عمليات الاندماج والاستحواذ على البنوك الخليجية خلال الفترة 2003-2007 ، باستخدام أسلوب Data Envelopment Analysis (DEA) على عينة من 42 بنك تجاري. وقارنت الدراسة بين مجموعتين من البنوك: الاولى تضم 10 بنوك شاركت في عملية الدمج، بينما الثانية 32 بنك لم تنخرط في عمليات الدمج. توصلت الدراسة الى ان البنوك التي شاركت في عمليات الدمج أظهرت تحسنا في أداءها مقارنة بالمجموعة الاخرى، الامر الذي يدل على الاثر الايجابي لعمليات الدمج. عارضت هذه النتائج دراسة (خلف الله، 2015) التي اختبرت نتائج عمليات الدمج في القطاع المصرفي السوداني. فاختارت تجربة الدمج المصرفي التي تمت بين بنكي الوحدة و بنك التصدير و الاستيراد مع بنك الخرطوم في العام 1993. غطت الدراسة الفترة ما قبل عمليات الدمج 1988-1992 والفترة ما بعد الدمج 1994-1998 ، استخدمت الدراسة النسب المالية التقليدية في المقارنة، وتوصلت الى نتيجة مفادها أن عملية الدمج ادت الى تحسن في السيولة المصرفية وكفاءة توظيف الاموال وملاءة رأس المال، إلا انه لم يؤدي الى انخفاض التكاليف. نتائج هذه الدراسة أيدتها نتائج دراسة (ضاهر، 2015) التي استخدمت نموذج CAMEL المتقدم لقياس الأثار المترتبة على اندماج بنك سرادا ر مع بنك عودة منتصف العقد الماضي. توصلت الدراسة الى أن عملية الاندماج أدت الى تحسن في ملاءة راس المال وجودة الاصول وكفاءة الادارة والسيولة، بينما لا يوجد اثر ايجابي على ربحية المصرف.

التعليق على الدراسات السابقة:

مما سبق نجد أنه على الرغم من وجود دراسات تثبت أن لعملية الاندماج المصرفي تأثير إيجابي على الكفاءة المصرفية، الربحية، السيولة، إلا أنه توجد دراسات أخرى أثبتت العكس ، كما أن كفاءة التكاليف والتشغيل بعد عملية الاندماج إما لم تتأثر أو كان لها اثر عكسي. مما سبق لزوم التركيز على البحث والتقييم لأجل إيضاح أثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المالي المصرفي. كما أن جل الدراسات كانت على القطاع المصرفي في الدول المتقدمة وأوروبا وبعض الدول النامية والقليل من الدول العربية، مع عدم وجود اي دراسات تقيم التجربة الليبية، فالأسباب سالفة الذكر دفعت الباحث الى تقديم دليل آخر عن أثر الاندماج المصرفي على الاداء المالي من خلال دراسة حالة اندماج مصرف الجمهورية ومصرف الامة في ليبيا.

3-أدبيات الدراسة:

مفهوم الاندماج والاستحواذ

مع أن المصطلحين (الاندماج والاستحواذ) متقاربان في المعني إلا أنه يوجد اختلاف بينهما، فالاندماج يعرف بأنه اتحاد بين مؤسستين توافقا على العمل كمؤسسة واحدة لتحقيق مصلحة واحدة. أو أنه اتحاد مؤسستين أو أكثر أحدهما صغيرة والاخرى كبيرة بحيث تقوم المؤسسة الكبيرة بشراء أصول الشركة أو الشركات الصغيرة¹ (محمود، 2000 ص 1). كما يعرف أيضا بأنه اتحاد مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، الامر الذي يؤدي إلى زوال كافة المصارف المشاركة في عملية الاندماج وظهور كيان مصرفي جديد له الصفة القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه Consolidation . أما إذا ترتب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه الى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدمج، ملتزما بذلك كافة التزاماته فيطلق على تلك Merger . وقد يكون

الدمج جزئيا من خلال تملك مصرف ما حصة كبيرة من مصرف آخر وهو ما يعرف بعملية الاستحواذ Acquisitions (فنوع، شريفي، إسماعيل، 2009 ص 5). أما الاستحواذ فهو استيلاء أو اقتناء مؤسسة لأصول مؤسسة أخرى (Sherman, 2011). ويعرف أيضا بأنه استحواذ أو امتلاك مؤسسة مالية كبيرة وقوية لمؤسسة مالية صغيرة أو ضعيفة ينتج عنه اختفاء المؤسسة الصغيرة بالكامل (السحبياني وموسى، 2008، ص 1).

لعملية الاندماج والاستحواذ بين المصارف اسباب و دوافع تختلف تبعا للهدف من عملية الاندماج، و لعل أهمها تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي، التوسع والنمو للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفية، التقدم الهائل في الثورة التقنية والمعلوماتية، ظهور مؤسسات مصرفية منافسة مثل المصارف الشاملة وشركات التأمين وشركات الاستثمار، إجراءات تنظيمية وإدارية تفرضها القوانين المحلية لمواجهة الازمات الاقتصادية والانهيارات المالية التي حدث مؤخرا في بعض دول العالم (عبد العال، 2001، ص 10).

كما أن عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي لها إيجابيات و سلبيات :فمن إيجابياتها تكوين مؤسسة مصرفية كبيرة تحضي بثقة المؤسسات الدولية العالمية وقادرة على مواكبة متطلبات الحداثة والعولمة وفقا لمتطلبات الاسواق الدولية، ومن خلال التوسع والنمو للمصارف المندمجة تحقيق التوسع والنمو من خلال الانتشار الجغرافي وجذب الاموال من مختلف المصادر وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الامثل، تحقيق أكبر قدر من الارباح والاستفادة من وفورات الحجم والنطاق الاقتصادي وتخفيض التكاليف، امكانية اقتناء الات وحواسيب وبرامج الكترونية من شأنها تجعل الخدمات المصرفية أكثر جودة وأقل تكلفة وبأسرع وقت، تحقيق الملاءة المصرفية، توسيع قاعدة الملكية وجذب الخبرات الادارية المؤهلة. أما سلبيات عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي فيمكن في الاتي: احتكار مؤسسة مالية كبيرة لحصة كبيرة من السوق المصرفي الامر الذي يجعلها تملئ شروطها على بقية الوحدات المصرفية الاخرى واختفاء روح المنافسة، كبر حجم المؤسسة قد ينشأ عنه البيروقراطية في اتخاذ القرارات، فقدان شريحة كبيرة من الموظفين لوظائفهم بعد عمليات الدمج نتيجة لاستغناء الادارة الجديدة عن عدد من الموظفين أو تغير درجاتهم الوظيفية الامر الذي يؤثر سلبا على أداءهم الوظيفي (خضر، 2005 ص 11-12).

الأداء المالي المصرفي

للأداء المالي عدة تعريفات في أدبيات الدراسة، فمثلا نجد أن (Eccles, 1991:131) عرفه بأنه "انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها". بينما (Miller & Bromilley, 1999) عرفه بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافه". أما (عصام، 2012) فعرف الأداء المالي بأنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة". مما سبق نجد أن الملاءة المالية تعني قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها. وبما أن المصارف هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، واستقطاب الأموال من جميع مواردها وتوجيهها نحو الاستثمار الافضل، فمن هنا يجب ان تقاس هذه الوظيفة بمقاييس تعكس قدرة المصرف على أداء وظائفه، لمقارنة المتحقق فعلا بالمخطط له. من هذه المقاييس أو المؤشرات (التي ستوضح لاحقا) نسب كفاية رأس المال، نسب الربحية، نسب كفاءة الادارة، نسب التشغيل، ونسب التوظيف.

لمحة موجزة عن مصرف الجمهورية

أسس مصرف الجمهورية في سنة 1969 وهو أحد المصارف العامة المملوكة لمصرف ليبيا المركزي بناء على قرار تأميم مصرف باركليز ونقل ملكيته للدولة برأسمال وقدره مائة مليون دينار ليبي قبل اتمام عملية الدمج يدير أمواله ويقدم خدماته من خلال 88 فرع ، وبلغت أصوله 4.9 مليار دينار ليبي وبذلك فهو أكبر المصارف العامة في ليبيا. أما مصرف الامة فأسس بموجب قرار تلييب (بانكا دي روما) في سنة 1969 براس مال وقدره 100 مليون دينار ليبي ويقدم خدماته لعملائه في 59 فرع، كما بلغ مجموع أصوله في قبل ملية الدمج 8 مليار دينار ليبي. في إطار تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها مصرف ليبيا المركزي لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي الليبي بما يتماشى مع التطورات العالمية في قطاع المصارف، ويهدف تطوير الخدمات المصرفية في ليبيا، وافق مصرف ليبيا المركزي على طلب الاندماج بين مصرف الامة ومصرف الجمهورية في اواخر سنة 2007. وبدأ العمل فعلياً في بداية سنة 2008 وبميزانية تفوق 11 مليار دينار ليبي، وبممارس نشاطه من خلال شبكة من الفروع المحلية 146 فرع وشبكة من المراسلين الدوليين. وصل عدد موظفيه الى 5807 موظف يعملون في 135 فرع داخل ليبيا. ولغرض توسيع قاعدة الملكية تم زيادة راس المال عن طريق طرح اسهمه للاكتتاب العام حيث تم رفع راس المال الى مليار دينار ليبي يملك مصرف ليبيا المركزي 82% من اسهمه، 8% الشركات العامة، 3% الشركات الخاصة، 7% أفراد طبيعيين².

الدراسة التطبيقية: اعتمدت الدراسة في قياس الاداء على النسب المالية وهي الطريقة الشائعة لقياس الاداء المصرفي. يستخدم كل من المستثمرون والمحللون الماليون النسب المالية لتقييم المؤسسات المالية من حيث الربحية، المتانة والاداء، ومقارنتها بمثيلاتها في نفس الصناعة لنفس الفترة الزمنية أو لفترات زمنية مختلفة. من هذه النسب نسب الربحية، نسب السيولة، الانتاجية، والكفاءة الادارية والانتاجية ، ولتشخيص المؤسسة المالية لا بد من استخدامها في تحليل وتفسير المعلومات المالية لتقييم مستوى الاداء Joash and Njangiru, (2015). إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على برنامج SPSS لاختبار T-test عند مستوى الدلالة 5% لبيان مدى الاختلاف في الملاءة المصرفية بين المصرفين بعد الاندماج. تتمثل عينة الدراسة في دراسة نتائج عملية الاندماج بين مصرف الجمهورية ومصرف الامة التي تمت في أواخر 2007. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة من البنك خلال الفترة 2004-2011، حيث تغطي الدراسة أربع سنوات قبل عملية الاندماج 2004-2007 وأربع سنوات بعد عملية الاندماج 2008-2011 لقياس الاثر على أداء المصرف بعد عملية الدمج.

النسب المالية المستخدمة في التحليل

تعتبر النسب المالية أداة مهمة في التحليل المالي لأنها تقدم مؤشرات على أداء المؤسسة، كما ان النسبة المالية توفر ادوات مهمة لتحليل والتنبؤ المالي للكشف عن المخاطر. ويبين الملحق رقم (1) النسب المالية المستخدمة في التحليل ويعرفها.

أولاً نسب الملاءة المصرفية: (CAR) Capital Adequacy Ratios

² موقع المصرف على الشبكة العنكبوتية <http://www.jbank.ly/AboutUs.asp>

مؤشر كفاءة راس المال يشير الى امتلاك البنك لراس المال كافي لاستيعاب الخسائر المتوقعة، ويعد من المؤشرات المهمة التي تقيس متانة المصرف وقدرته على تحمل المخاطر خصوصا في وقت الازمات. يبين هذا المؤشر مطلوب ومهم لدعم ثقة المودعين والحصول على ثقتهم ، وتلعب متانة المصرف في قدرته على فتح فروع جديدة والاستثمار والاقتراض والاستثمار وغيرها (Reddy, 2012, p43). يمكن قياس هذا المؤشر من خلال عدة نسب مالية لعل أهمها:

1-نسبة حقوق الملكية الى الودائع : Total Equity to Total Deposits (TETD)

هذه النسبة تعد مؤشر مهم بالنسبة للمودعين حيث انها تبين مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر وبالتالي الامان الذي تتمتع به ودائعهم ، كما تبين العلاقة بين الودائع وحقوق الملكية. تقاس بقسمة حقوق الملكية الى اجمال الودائع. كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل بالنسبة للمودعين.

2-نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الاصول: Total Equity to Total Assets (TETA). تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل موجوداته ، ويمكن قياسها عن طريق قسمة اجمالي حقوق الملكية على إجمالي الاصول، كلما كانت هذه النسبة صغيرة كان ذلك أفضل.

3-حقوق الملكية الى الاصول الخطرة: Total Equity to Risk Assets (TERA)

يقصد بالاصول الخطرة الاوراق التجارية المخضومة ومحفظة القروض ، وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء في الاستثمارات، ويمكن حسابها بقسمة اجمالي حقوق الملكية على الاصول الخطرة . كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر على مقدرة المصرف على تحمل مخاطر عدم سداد المقرضين لقروضهم وامكانية تغطيتها من اموال الملكية.

ثانيا نسب الربحية : Profitability Ratios (PR)

تعد نسب الربحية أحد المؤشرات الهامة في قياس ربحية المصرف، وهي تقيس قدرة المصرف على توليد الارباح من مصادر الاموال المختلفة . وبما أن أكبر مصدر للأموال في المصارف هي الودائع، لذا تعد مؤشر مهم لقياس كفاءة الادارة على توليد الارباح من الخصوم الايداعية دون التعرض لمشاكل أو مخاطر السيولة (مطر، ص 80-81). اكثر الطرق استخداما لقياس الربحية هي المقاييس المحاسبية التقليدية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية و العائد على الاصول (Long, 2015). فكلما ارتفعت قيمة ارباح المصرف ذل ذلك على كفاءة ادارة المصرف في استخدام الاموال وتوظيفها التوظيف الامثل، وبالتالي هذا مؤشر جذب للاستثمار في ملكية المصرف ومحل ثقة من المستثمرين والمودعين، ومن أمثلة نسب الربحية ما يلي:

1-معدل العائد على الاصول Return on Assets (ROA)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الاصول على توليد الارباح، أي مقدار العائد المحقق من استثمار كل وحدة نقدية من الاصول المستثمرة، بحيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على أن وضع المصرف قوي ومتين، ويمكن حسابها بقسمة إجمالي الارباح (او صافي الارباح بعد الضرائب) مقسوما على إجمالي الاصول.

2- معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity (ROE)

هذا المقياس يهتم بقياس الربحية من وجهة نظر المساهمين أو الملاك ويوضح مقدار العائد على استثماراتهم. أي أنه يقيس مقدار العائد من الارباح الصافية العائدة على الملاك، او نصيبهم من الارباح، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على قدرة المصرف على تحقيق ارباح عالية وبالتالي مؤشر جيد على استثمار المساهمين لأموالهم، وتقاس بقسمة إجمالي الربح (صافي الربح) مقسوما على إجمالي حقوق الملكية (راس المال + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة).

ثالثا نسب السيولة : Liquidity Ratio (LR)

وهي نسب تهتم بتحديد وقياس مقدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المستحقة مثل عمليات السحب ودفع اقساط القروض المستحقة وفوائد المودعين وغيرها، حيث يعمل المصرف على الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمقابلة هذه الالتزامات، وما زاد عن ذلك يتم توجيهه نحو قنوات الاستثمار وتوظيفها لتحقيق أكبر عائد بأقل مخاطر ممكنة. فكلما كانت نسب السيولة مرتفعة كان ذلك مؤشر على قدرة المصرف على سداد التزاماته (الحيالي و البطمة، 1996 ص 147). و يمكن قياس هذه النسبة من خلال عدة مؤشرات منها:

1- نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الاصول: Liquid Assets to Total Assets (LATA). تشير هذه النسبة الى مقدرة المصرف على تحويل الاصول غير النقدية أو شبه النقدية الى نقدية في أقل فترة ممكنة، وتقاس بقسمة الاصول السائلة (النقدية بالمصرف ولدى المصارف الاخرى والودائع قصيرة الاجل والاوراق المالية التي يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة) مقسوما على إجمالي الاصول، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على أن نسبة السيولة مرتفعة لدى المصرف.

2- نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الودائع: Liquid Assets to Total Deposits (LATD). تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ بسيولة مقابل الودائع، أي قيمة السيولة المتوفرة أو الممكن توفيرها لمقابلة الودائع المستحقة السداد. ويمكن حسابها بقسمة الاصول السائلة على إجمالي الودائع، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على ان نسبة السيولة مرتفعة وأن لديه القدرة على سداد الودائع المستحقة.

3- نسبة إجمالي القروض الى الودائع: Total Loans to Total Deposits (TLTD)

وهو من المؤشرات التقليدية لقياس السيولة المصرفية، ويشير الى اي مدى يعتمد المصرف في تمويل الطلب على القروض من الودائع، كذلك يعد مهم في قياس أداء المصرف في الوساطة المالية الذي بدوره يقيس مدى قدرة المصرف على تحويل الودائع الى قروض. وتقاس بقسمة

صافي القروض بعد خصم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي الودائع. كلما زادت هذه النسبة زاد احتمال توليد الارباح من الفوائد المقبوضة.

4-نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الاصول: $Total\ Loans\ to\ Total\ Assets\ (TLTA)$. ويمكن الحصول عليها بقسمة إجمالي القروض على اجمالي الاصول. حيث ان القروض تشكل نسبة كبيرة من الاصول، لذا من المهم جدا بيان نسبة الاستثمار في محفظة القروض بالنسبة لإجمالي الاصول.

رابعا كفاءة الادارة (MQ) Management Quality

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على كفاءة الادارة في إدارة الأصول والاستثمارات ومحفظة القروض، كذلك قدرة الادارة على تقليل النفقات وتوليد الارباح وبالتالي تعظيم ثروة الملاك. من أهم المؤشرات المستخدمة:

1-إجمالي القروض الى اجمالي الاصول: $Total\ Loans\ to\ Total\ Assets\ (TLTA)$

هذا المؤشر يقيس الوزن النسبي لمحفظة القروض بالنسبة لإجمالي الاصول، الادارة الكفؤة عليها ان تحدد الحد الادنى من نسبة الاصول المستثمرة في الاقراض والتسليف حتى تتفادى مشاكل السيولة، وتفادى مخاطر عدم تحصيل القروض والسلف .

2-نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الاصول: $Total\ Investment\ to\ Total\ Assets\ (TITA)$. تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توليد العائد من الاستثمارات الاخرى غير الاقراض والتسليف، كلما كانت هذه النسبة اكبر كانت جودة الاصول أفضل، وتقاس بقسمة اجمالي الاستثمارات من غير الاقراض والتسليف مقسوما على اجمالي الاصول.

3-النفقات التشغيلية الى اليرادات التشغيلية: $Operating\ Costs\ to\ Operating\ Income\ (OCOI)$ تقاس بقسمة النفقات التشغيلية (المصروفات العمومية والادارية+ الاستهلاكات+ مصروفات العاملين+ مصروفات الفوائد المدفوعة عن الودائع) مقسوما على اليرادات التشغيلية(الفوائد المحصلة+ اليرادات من غير الفوائد+ العمولات المحصلة الاخرى). يعكس هذا المؤشر مقدرة الادارة على التقليل من المصروفات والاستفادة من اقتصاديان الحجم والنطاق، فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة الادارة في التحكم في المصروفات.

خامسا مؤشرات الانتاجية (PI) Productivity Indicators

وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة وقدرة المصرف على توظيف الاموال وتبين نصيب الموظفين في مخرجات المصرف من جميع مصادرها، ونسبة الدخل المتحقق من توظيف الاموال في الاقراض وهذه النسب هي:

1-اجمالي الاصول الى عدد الموظفين $Total\ Assets\ to\ Number\ of\ Employee\ (TAEM)$

2- إجمالي الدخل قبل الضرائب الى عدد الموظفين (TIEM) Total Income to Number of Employee

3- إجمالي الدخل الى إجمالي القروض (TITL) Total Income to Total Loans

4- نسبة التغير في إجمالي الاصول سنويا (معدلات النمو). ΔTA Change in Total Assets

سادسا مؤشرات التشغيل (OI) Operating Indicators

1- كفاءة التشغيل وتقاس بقسمة مصروفات التشغيل على الدخل التشغيلي Operating Expenses to Operating Income (OEI)

2- إجمالي الدخل الى المصروفات العمومية والادارية (TIGE) Total Income to General Expenses

3- إجمالي المصروفات الى إجمالي الاصول (TCTA) Total Costs to Total Assets

4- اجمال مصروفات الفوائد المدفوعة الى اجمالي الاصول. (IETA) Interest Expenses to Total Assets

5- إجمالي المصروفات من غير الفوائد المدينة الى اجمالي الاصول (GETA) General expenses to Total Assets

نتائج التحليل

الجدول رقم (2) بين الوصف الاحصائي لمتوسط مؤشرات رأس المال ، مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة لمصرف الجمهورية قبل وبعد عملية الدمج. مؤشرات ملاءة رأس المال التي استخدمت لقياس ملاءة رأس المال هي على التوالي حقوق الملكية الى الودائع (TETD)، حقوق الملكية الى الاصول (TETA)، وحقوق الملكية الى الاصول الخطرة (TERA) . النتائج تشير الى تحسن طفيف في كل من حقوق الملكية الى الودائع وحقوق الملكية الى الاصول الخطرة إلا ان الاولى عكس الثانية حيث ان التحسن غير مؤكد احصائيا عند مستوى دلالة 5%. أما حقوق الملكية الى اجمالي الاصول انخفضت بعد عملية الدمج (التأثير سلبي) الا أنها ليست ذات دلالة معنوية. وبشكل عام يمكن القول أن الاثر على كفاءة رأس المال بعد عملية الدمج غير مؤكد احصائيا. أما مؤشرات الربحية فان الدراسة تستخدم نسبتي شاعتين هما على التوالي العائد على الاصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية، (ROE) ، فكلا من النسبتين تشير الى تحسن طفيف حيث ارتفعت على التوالي من 0.0087، 0.2280 الى 0.0088، 0.2160 بعد عملية الدمج إلا أن ذلك لم يكن ذو دلالة احصائية. أي أن أثر الاندماج على الربحية غير مؤكد احصائيا عند مستوى دلالة معنوية 5%. الدراسة استخدمت أيضا نسب السيولة لتقييم أثر الاندماج على الملاءة المصرفية، الاصول السائلة الى اجمالي الاصول (LATA) Liquid Assets to Total Assets ، الاصول السائلة الى الودائع (LATD) Liquid Assets to Total Deposits ، القروض الى الودائع (TLTA) Total Loans to Total Assets (TLTD) Deposits، القروض الى الاصول (TLTA) Total Loans to Total Assets حيث انه لوحظ تحسن طفيف

بعد عملية الدمج في أغلب النسب والمؤشرات، ازدادت النسب في المؤشرين الاولين من 0.9848، 1.208، على التوالي الى 0.9864، 1.3087، إلا أن ذلك لم يكن ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما التحسن في نسبة القروض الى الودائع والانخفاض في القروض الى الاصول كان مؤكدا احصائيا. وإجمالا يمكن التأكيد على أن مؤشرات السيولة غير واضحة تماما بعدالدمج

جدول رقم (2) الوصف الاحصائي ونسب الملاءة المصرفية لمصرف الجمهورية قبل وبعد عملية الدمج

المؤشر	Variable	Merger	Mean	Std. Deviation	T-Value	Sig.(P-Value)	Results
مؤشرات ملاءة رأس المال	TETD	Pre-	.047	.006	-1.062	.329	+
		Post-	.057	.017			
	TETA	Pre-	.0384	.0037	-.679	.522	-
		Post-	.0431	.0131			
	TERA	Pre-	.1015	.0079	-3.198	.019	+
		Post-	.2009	.0617			
مؤشرات الربحية	ROA	Pre-	.0087	.0011	-.029	.978	+
		Post-	.0088	.0027			
	ROE	Pre-	.2280	.0359	.284	.786	-
		Post-	.2160	.0765			
مؤشرات السيولة	LATA	Pre-	.9848	.0019	-.666	.530	+
		Post-	.9864	.0044			
	LATD	Pre-	1.2081	.0396	-.666	.530	+
		Post-	1.3087	.0746			
	TLTD	Pre-	.4706	.0966	3.709	.010	-
		Post-	.2780	.0383			
TLTA	Pre-	0.382	0.064	5.049	.002	+	
	Post-	0.209	0.023				

المصدر: من إعداد الباحث

أما مؤشرات كفاءة الادارة فإنها تقيس مدى قدرة المصرف بمنح القروض من الودائع Total Loans to Total Deposits (TLTD)، نسبة تكاليف التشغيل الى ايرادات التشغيل Operating Costs to Operating Income (OCOI) واجمالي الدخل بالنسبة الى اجمالي الاصول (TITL) Total Income to Total Loans. مؤشرات كفاءة الادارة أيضا غير واضحة، حيث ان اجمالي القروض الى اجمالي الودائع قد انخفض من 0.4706 الى 0.2780 بعد عملية الدمج، وهو مؤشر على ازدياد

احتمالات الامان نسبة لزيادة مخاطر عدم الوفاء بعد الدمج، هذا الانخفاض مؤكد إحصائيا عند مستوى دلالة 5%. وأيضا نسبة المصروفات التشغيلية الى الدخل التشغيلي ارتفع من 0.749 الى 0.844 بعد عملية الدمج وهذا يتعارض مع فرضية الاستفادة من اقتصاديات الحجم والنطاق بعد عملية الدمج وعدم قدرة البنك على تخفيض التكاليف، إلا أن ذلك غير مؤكد إحصائيا. وبالعكس من ذلك فان نسبة الاستثمارات إلى اجمالي الاصول ارتفع بعد عملية الدمج من 0.004 الى 0.470 ، وهو مؤشر على اتجاه الادارة الى زيادة استثماراتها في شهادات الودائع ومشاركتها في المشروعات الاستثمارية، حيث ارتفعت النسبة من 0.0041 الى 0.4703 بعد عملية الدمج هذه الزيادة في النسبة ذات دلالة احصائية. ومن خلال نتائج المتحصل عليها من مؤشرات الكفاءة الانتاجية في جدول رقم (3)، الاصول الى عدد الموظفين (TAEM) Total Loans to Employee و اجمالي الدخل الى عدد الموظفين Total Income to Total Loans (TIEM) و اجمالي الدخل الى القروض (TITL) Total Income to Total Loans ، واخيرا معدل التغير في الاصول (Δ TA) Growth of Total Assets. يتبين أن هناك زيادة في الإنتاجية. حيث أنه بعد عملية الدمج ارتفعت نسبة كل المؤشرات المالية المستخدمة في قياس كفاءة الانتاجية من 3.6403، 20158.34، 1463028.5، 21.87 الى 4112914.8، 51275.48، 6.0045، 64.60 على التوالي، هذا الاثر الايجابي موكد في النسب الثلاثة الاولى فقط عند مستوى دلالة 5%، إلا أنه غير مؤكد في النسبة الاخيرة.

كما يبين جدول (3) أيضا مؤشرات التشغيل التي تم تم قياسها بخمس نسب مالية: اجمالي المصروفات الى اجمالي الاصول Total Operating Expenses to Total Assets (TCTA)، مصاريف التشغيل الى ايرادات التشغيل Costs to Total Assets (TCTA)، مصروفات الفوائد الى اجمالي الاصول Operating Income (OEIOI) Interest Expenses to Total Assets، و اجمالي الدخل الى المصروفات العمومية والادارية (IETA) Total Income to General Expenses (TIGE)، و المصروفات العمومية والإدارية الى اجمالي الاصول (GETA) General Expenses to Total Assets. كل هذه النسب تشير الى تحسن بشكل عام في مؤشرات التشغيل بعد عملية الدمج باستثناء مصروفات التشغيل الى ايرادات التشغيل ومصروفات الفوائد الى اجمالي الاصول. حيث ارتفعت من 0.0102، 1.9698، 0.0070 الى 0.108، 2.4258، 0.0052 على التوالي كل نتائج مؤشرات التشغيل غير مثبتة احصائيا عند مستوى دلالة 5% ما عدا المصروفات العمومية والادارية الى اجمالي الاصول.

جدول رقم (3) الوصف الاحصائي لمؤشرات كفاءة الادارة ومؤشرات الانتاجية والتشغيل

المؤشر	Variable	Merge	Mean	Std. Deviation	T-Value	Sig.(P-Value)	Results
مؤشرات كفاءة الادارة	TLTD	Pre-	.4706	.0966	3.709	.010	-
		Post-	.2780	.0383			
	OCOI	Pre-	.7492	.1314	-.994	.359	-
		Post-	.8437	.1374			
	TITA	Pre-	.0041	.0011	-	.000	+

		Post-	.4703	.0514	18.120		
مؤشرات كفاءة الانتاجية	TAEM	Pre-	1463028.	334607.2	-6.795	.000	+
		Post-	4112914.	704562.8			
	TIEM	Pre-	20158.34	6232.5	-4.048	.007	+
		Post-	51275.48	14053.5			
	TITL	Pre-	3.6403	.6338	-3.260	.017	+
		Post-	6.0045	1.3046			
Δ TA	Pre-	21.87	14.61	-.706	.511	+	
	Post-	64.60	101.56				
مؤشرات كفاءة التشغيل	TCTA	Pre-	.0102	.0017	-.325	.756	+
		Post-	.0108	.0037			
	OEOI	Pre-	.7492	.1314	-.994	.359	-
		Post-	.8437	.1374			
	IETA	Pre-	.0032	.0013	-1.465	.193	-
		Post-	.0057	.0031			
	TIGE	Pre-	1.9698	.2371	-1.570	.168	+
		Post-	2.4258	.5304			
	GETA	Pre-	.0070	.0006	3.768	.009	+
		Post-	.0052	.0007			

المصدر: من إعداد الباحث

النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- نتائج الدراسة تشير إلى أن نسبة مؤشرات ملاءة راس المال فان النتائج غير مؤكدة حيث انه يوجد أثر ايجابي على كل من حقوق الملكية على الودائع وحقوق الملكية على الاصول الخطرة إلا أن الأول مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5% والثاني غير مقبول، بينما حقوق الملكية الى اجمالي الاصول تأثر سلبا بعملية الدمج إلا ان هذا الاثر غير مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5%.
- 2- أثر الاندماج غير مؤكد أيضا بالنسبة لمؤشرات الربحية فارتفعت نسبة العائد لى الأصول بعد عملية الدمج، إلا ان هذا الارتفاع غير مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5%، وبالمقابل فإن العائد على حقوق الملكية انخفض بعد عملية الدمج وهذا الانخفاض غير مقبول احصائيا أيضا عند مستوى دلالة 5%.

3- تشير النتائج أيضا إلى أن مؤشرات السيولة تأثرت إيجابا بعملية الدمج إلا أن هذا الأثر غير مؤكد احصائيا باستثناء كل من نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول المؤكدة احصائيا عند مستوى دلالة 5%.

4- أما مؤشرات كفاءة الإدارة فالنتائج أثبتت أن كلا من القروض إلى الودائع وإجمالي الدخل إلى إجمالي الأصول تحسن بعد عملية الاندماج وهذا الأثر مؤكد عند دلالة احصائية 5%. باستثناء مصروفات التشغيل إلى إيرادات التشغيل قد انخفضت بعد عملية الدمج، إلا أن هذا الانخفاض غير مؤكد احصائيا.

5- تظهر مؤشرات كفاءة الانتاجية في معظمها تحسنت تحسنا طفيفا بعد عملية الاندماج وهذا التحسن مؤكد من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة 5% باستثناء معدل التغير في إجمالي الأصول غير مثبت احصائيا.

6- تبين النتائج أيضا أن مؤشرات كفاءة التشغيل جاءت غير واضحة، حيث أن إجمالي المصروفات إلى الأصول، إجمالي الدخل إلى المصروفات العمومية والمصروفات العمومية إلى الأصول قد تأثرا إيجابا بعد عملية الدمج إلا أن هذا الأثر غير مؤكد احصائيا. وبالمقابل فإن مصروفات التشغيل إلى إيرادات التشغيل ومصروفات الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الأصول قد انخفضت بعد عملية الدمج، وبالمثل فإن هذا الانخفاض غير مؤكد احصائيا.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- على القيادات المصرفية عدم التسرع في عمليات الاندماج والاستحواذ إلا بعد الدراسة والتقييم الجيد للمصارف المندمجة وبيان الهدف من الاندماج.

2- يجب على القطاع المصرفي الليبي الاستئناس بعمليات الاندماج التي حدثت في الدول المجاورة والاستفادة من نقاط القوة فيها ومحاوله تجنب نقاط الضعف والاعطاء التي وقعت فيها.

3- أخذ الحيطة والحذر من مخاطر السيولة والتشغيل بعد عمليات الدمج.

4- أحد مزايا عمليات الاندماج والاستحواذ تخفيض التكاليف، لذا يجب على المصرفيين الاستفادة من هذه الميزة.

5- للباحثين في المستقبل، نتائج البحث تشير إلى أنه ينبغي دراسة أثر الاندماج على الربحية والتكاليف. كذلك استخدام أساليب أخرى لتقييم الأثر مثل استخدام الطرق البارامترية اللابارمترية.

قائمة المراجع

- 1- خضر، حسان. الدمج المصرفي، المعهد العربي للتخطيط. الكويت، العدد 35، 2005
- 2- حماد، طارق عبدالعال ، الاندماج وخصخصة البنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2001.
- 3- السحبياني، صالح ، عبدالعظيم موسى ، الاندماج والاستحواذ ، الاضراب المالي العالمي والفرص الجديدة ، الرياض ،بحوث الاستثمار شركة الراجحي للخدمات المالية ، 2008 .
- 4- عبدالسلام ،محمد إبراهيم ، المحاسبة المالية المتقدمة ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000.
- 5- مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – الأساليب والاستخدامات- (عمان: دار وائل للنشر، د .ت).
- 6- الحيايى ،وليد ناجي ، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية (عمان: دار حنين للنشر، 1996 م).
- 7- فنوع ، نزار، شريقي، طرفة، اسماعيل ، رولا غازي. الاندماج المصرفي وضرورته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31) العدد (1)، (2009).
- 8- ظاهر، حنان. أثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المالي للمصرف: دراسة حالة: مجموعة عودة سرادار المصرفية للخدمات الخاصة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (37) العدد (3)، (2015).

1-Qamar Abbas, Ahmed Imran Hunjra, Rashid Saeed, Ehsan-UlHassan, Muhammad Shahzad Ijaz. (2014). Analysis of Pre and Post Merger and Acquisition Financial Performance of Banks in Pakistan. Information Management and Business Review. Vol.6, No.4, pp177-190

2-Idowu Eferakeya, Ochuko S. Alagba.(2015). Regulatory-Induced Consolidation Through Mergers and Acquisitions and Its Implication on Banks Performance in Nigeria. *International Journal of Business and Industrial Marketing*. Vol. 1, No. 1, , pp. 6-1

3- Berger, A.N., Demsetz, R.S., Strahan, P. F. (1999). The-3 consolidation of the financial services industry: Causes, Consequences, and implications for the future. *Journal of Banking and Finance*,23, 135-194

- 4-Fred Weston –mergers restructuring and corporate –prentice hall U S A 1999 p: 13.
- 5- GATTOUFI, S.; AL-MUHARRAMI, S.; AL-KIYUMI ,A. The Impact of Mergers and Acquisitions on the Efficiency of GCC Banks. Eurasian Journal of Business and Economics, Vol. 4, No.4, 2009, 94-100.
- 6- Khan,A ,A. (2011). Merger and Acquisitions in the Indian Banking Sector in post Liberalisation regime, dept of commerce. AMU, Aligrah India
- 7- Kemal, M.U. (2011). Post-Merger Profitability: A Case of Royal-4 Bank of Scotland (RBS). International Journal of Business and Social Science, 2(5), 57-162
- 8- Pham, Hoang,. Long. (2015). Merger and Acquisitions in the Czech Banking Sector-Impact of Bank Mergers on the Efficiency of Banks. Journal of Advanced Management Science Vol. 3, No. 2, June 2015
- 9-Sherman, A.J. (2011). Merger and Acquisitions: Retrieved from A to Z:AMACOM.
- 10-Said, R. M.; Nor, F. M.; Low, S. W. ; Abdul Rahman, a.(2008) the efficiency effects of mergers and acquisitions in Malaysian banking institutions. Asian journal of business and accounting, vol. 1, no.1, 2008, 47-66
- 11- Sriharsha , Reddy (2012). Relative Performance of commercial-9 banks in India using camel approach. International Journal of Multidisciplinary Research. Vol.2 Issue 3, pp 38-58
- 12-Rhoads ,S.A.(1993). The effects of Horizontal Bank Mergers, Journal of Banking and Finance, 17, 2-3, P411-422
- 13- Resti, A. (1998) Regulation can foster merger, Can merger foster efficiency? The Italian Case. Journal of Economics and Business Research, Vol.50, No.2, 157-169
- 14-Sufian, Fadzlan (2004). The efficiency effects of bank mergers and acquisitions in a developing economy: evidence from Malaysia. International Journal of Applied Economics and Quantitative studies, Vol, 1-4. 53-77

- 15- Burki, A, Abid. Ahmed Shabbir. (2008). Bank Governance Changes in Pakistan: Is There a Performance Effect? *Journal of Economics and Business*, 62 (2010), 129 – 146
- 16- Reda, M.(2013). The Effect of mergers and Acquisitions on Bank Efficiency Consolidation in Egypt. Working Paper No.770. September 2013, The economic Research Forum ,Cairo, Egypt.
- 17-Badreldin, A. Kalhoefer, C. The Effect of Merger and Acquisitions on performance in Egypt. Working paper No. 18. October 2009, Cairo, Egypt
- 18-Joash, Gwaya Ondiki. Njangiru, Mungai John. (2015). The Effect of Mergers and Acquisitions on Financial Performance of Banks (A survey of commercial banks in Kenya). *International Journal of Innovation Research & Development*. Vol No 4. Issue 8. 101- 113
- 19- Liargovas, Panagiotis. Repousis, Spyridon. (2001). The Impact of Merger and Acquisitions on the Performance of the Greek Banking Sector: An Event Study Approach. *International Journal of Economics and Finance*. Vol. 3, No 2. 89-100
- 20-Ashton, John, K. (2012). Do Depositors Benefit from Bank Managers? An Examination of the UK Deposit Market. *International Journal of the Economic of Business*. Vol.19 . No.1. 1-23
- 21-Gupta, Komal. (2015). Merger and Acquisition in the Indian Banking Sector: A Study of Selected Banks. *International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences*. Vol.4, No.3, pp94-107
- 22- Viverita (2008), The effects of mergers on bank performance evidence from bank consolidation policy in Indonesian. Retrieved on30th October 2013 at <http://www.wbi-conpro.com/112-viverita.pdf>

23-Trance Cooke mergers and Acquisition – basil Blackwell- New York,-26 1988,
p: 15-21

المواقع الإلكترونية

1-الدمج المصرفي بين الواقع والممكن "مجلة الاقتصاد والاعمال" 2014/01/09
<http://www.iktissadonline.com/news/20140121042708>

2- موقع مصرف الجمهورية على الشبكة العنكبوتية <http://www.jbank.ly/AboutUs.asp>

ملحق رقم (1) التعريف بالمؤشرات المستخدمة في قياس الملاءة المصرفية

ت	المتغير	التعريف	الرمز
Capital Adequacy Ratios (CAR) ملاءة راس المال			
1-	حقوق الملكية الى إجمالي الودائع	إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي الودائع	TETD
2-	حقوق الملكية الى الاصول	نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول	TETA
3-	اجمالي القروض الى حقوق الملكية	اجمالي القروض الى حقوق الملكية	TLTE
4-	حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	إجمالي حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	TERA
Profitability Indicators (PI) مؤشرات الربحية			
1-	نسبة العائد على الاصول	صافي الدخل بعد خصم الضرائب الى إجمالي الاصول	ROA
2-	نسبة العائد الى حقوق الملكية	صافي الدخل بعد خصم الضرائب الى إجمالي حقوق الملكية	ROE
Liquidity Indicators (LI) مؤشرات السيولة			
1-	الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	نسبة إجمالي الاصول السائلة (نقدية بالجزينة ولدى المصرف المركزي، ودايع جارية لدى البنوك، الاوراق المالية) الى إجمالي الاصول	LATA
2-	الاصول السائلة الى الودائع	نسبة إجمالي الاصول السائلة الى إجمالي الودائع	LATD
3-	القروض الى الودائع	نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع	TLTD

TLTA	نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الاصول	القروض الى الاصول	-4
Management Quality (MQ) كفاءة الادارة			رابعا
TLTA	نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الاصول	القروض الى الاصول	-1
TITA	نسبة إجمالي الاستثمارات والمساهمات الى إجمالي الاصول	الاستثمارات الى الاصول	-2
OCOI	نسبة إجمالي النفقات التشغيلية الى الايرادات التشغيلية	الانفاق الى الدخل	-3
Productivity Indicators (PRI) مؤشرات الانتاجية			خامسا
TAEM	إجمالي الاصول الى إجمالي عدد الموظفين	الاصول الى عدد الموظفين	-1
TIEM	إجمالي الدخل الى إجمالي عدد الموظفين	الدخل الى عدد الموظفين	-2
TITL	إجمالي الدخل الى إجمالي القروض	الدخل الى القروض	-3
TA Δ	نسبة التغير في الاصول سنويا	التغير في إجمالي الاصول	-4
Operating Indicators (OPI) مؤشرات التشغيل			سادسا
OCOI	نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الدخل التشغيلي	كفاءة التشغيل	-1
TIGE	نسبة إجمالي الدخل الى المصاريف العمومية والادارية	الدخل الى المصروفات العمومية	-2
TCTA	نسبة إجمالي المصروفات الى إجمالي الاصول	اجمالي المصروفات الى الاصول	-3
IETA	نسبة اجمالي الفوائد المدفوعة الى إجمالي الاصول	الفوائد المدبنة الى الاصول	-4
GETA	نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد المدفوعة الى إجمالي الاصول	المصروفات من غير الفوائد الى الاصول	-5